حصـــاد عـــام 2017

THE AUTHORITY HARVEST OF THE YEAR 2017

Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز

2017 حصـــاد عـــام

THE AUTHORITY HARVEST OF THE YEAR 2017

الأستاذ الدكتور : محمد عمران – رئيس الهيئة الحالي
قرار رئيس الجمهورية رقم 502 لسنة 2017 بتاريخ 7/ 8/ 2017

كلمة رئيسي الهيئة

شهد عام 2017 نشاطاً قوياً للهيئة العامة للرقابة المالية على كافة المسارات سواء المتعلقة بالتنظيم و الرقابة والإشراف أو حماية شهد عام 2017 نشاطاً قوياً للهيئة العامة للرقابة المالية على كافة المسارات سواء المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف أو حماية المتعاملين أو تيسير إتاحة التمويل، إضافةً إلي الاهتمام المتزايد بتعزيز الشمول المالي والسعي للانتهاء من إجراءات استصدار عدد من التشريعات في اطار توجه الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في رؤية مصر 2030.

ومن العلامات المضيئة فى مسيرة الهيئة عام 2017 تَقدم مصر 33 مركزاً في مجال حماية الأقلية من المستثمرين للعام الرابع على التوالي في مؤشر بيئة الأعمال (Doing Business Report) من خلال التعديلات التي قامت بها الهيئة وأهمها تعديلات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. كما تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum) بمقدار34 مركز في مؤشر تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، و 56 مركز بمؤشر توافر الخدمات المالية، و 17 مركز بمؤشر التمويل من خلال سوق الأوراق المالية، و 55 مركز بمؤشر القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية. وعلى صعيد آخر وقعت الهيئة عقداً مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) بشأن إنشاء وإدارة سجل الضمانات المنقولة ويأتي هذا الاتفاق لتسهيل إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن جهود مصر لتحسين ترتيبها في تقارير ممارسة الأعمال على مدار السنوات المقبلة.
وقد قامت الهيئة باتخاذ العديد من الإجراءات لتطوير الأسواق، ففي مجال نشاط سوق المال تم إصدار أول معايير مصرية للتقييم المالى للمنشآت. كما عَمِلَت الهيئة على تطوير التشريعات الخاصة بالصناديق المتخصصة وأسفر ذلك عن إطلاق أول صندوق عقاري والترخيص لأول صندوق خيري لدعم الرياضة «صندوق الرياضة المصري». وعلى صعيد آخر قامت الهيئة بالعمل على استحداث ما يمكن أن يطلق عليه الشباك الواحد لمساعدة الشركات على التسجيل بالهيئة والانتهاء من إجراءات القيد والطرح في وقت قياسي.

وفى مجال الشمول المالي فقد بدأت جهود الهيئة بصدور قانون التمويل متناهي الصغر, وتلاه إستحداث صيغة التأمين متناهي الصغر، وإطلاق منظومة إصدار وتوزيع وثائق التأمين الكترونياً، وكذا إعداد "مشروع قانون جديد للتأجير التمويلى والتخصيم" يتضمن إستحداث التأجير التمويلى متناهي الصغر. وقد شاركت الهيئة في العديد من برامج الشمول المالي بالتعاون مع المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المجال. كما اهتمت الهيئة بالتطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية ومنها تنظيم الإصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين النمطية بالإضافة لإتاحة تعامل شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر مع عملائها من خلال الهاتف المحمول لتحويل القروض أو سداد أقساطها.

وفي مجال تطور الأنشطة فقد شهد سوق المال في مصر طفرة غير مسبوقة خلال هذا العام مدعوماً بارتفاع ملحوظ في سوق الإصدار، حيث إرتفعت قيمة الاصدارت من 93 مليار جنيه خلال عام 2016 لتصل إلى 151 مليار جنيه في عام 2017 بمعدل زيادة 62%. وفي قطاع التأمين وصل معدل النمو خلال عام 2017 الي 32% حيث بلغت الأقساط 24 مليار جنيه مقارنة بـ 18.2 مليار جنيه. وعلى صعيد التمويل العقاري فقد بلغ حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقـــاري 1.38 مليار جنيه

الأستاذ : شريف سامي – رئيس الهيئة السابق
فى الفترة بين 6/ 8/ 2013 إلى 6/ 8/ 2017

خلال عام 2017 مقارنة بـ 950 مليون جنيه في العام الماضي بمعدل زيادة 46%. وفيما يخص التاجير التمويلي ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي خلال عام 2017 إلى 24.2 مليار جنيه مقارنة ب 19 مليار جنيه في العام الماضي بمعدل زيادة 26%. وبالنسبة لنشاط التخصيم بلغ حجم الأوراق المخصمة هذا العام 7.8 مليار جنيه مقارنة ب 5.5 مليار جنيه في العام الماضي بمعدل زيادة 41% عن العام الماضي.

وكنتيجة لاهتمام الهيئة بالشمول المالي والسعي لتحقيق معدلات نمو مستدامة إنعكس ذلك بشكل ملحوظ على نشاط التمويل متناهي الصغر حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من 2 مليون مواطن بقيمة أرصدة تمويل زادت على 6 مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2017. كما بلغت نسبة الإناث المستفيدين بقروض التمويل متناهي الصغر حوالي 70% وبأرصدة تمويل بلغت 3.2 مليار جنيه وذلك حتى نهاية الربع الثالث من عام2017. وبلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية 818 جمعية ومؤسسة وعدد منافذ التمويل 1558 فرع تغطي كافة محافظات مصر.

ويتقدم رئيساً الهيئة الحالي والسابق بالتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة في الدورة الماضية ولكافة العاملين بالهيئة على ما بذلوه من مجهودات على مدار العام ، كما يثمنان تعاون الحكومة وحرصها على الموافقة خلال الأشهر الماضية على عدد من مشروعات القوانين التي تقدمت بها الهيئة.

إن الأداء الطيب للهيئة العامة للرقابة المالية لم يكن يتحقق إلا بالمساهمة الملحوظة لمجلس الادارة الذى انتهت مدته تحت رئاسة السيد شريف سامى. وفى ظل وجود رئاسة جديدة للهيئة بعد صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين الأستاذ الدكتور محمد عمران رئيساً لمجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس النواب حالياً إعداد إستراتيجية قومية للقطاع المالي غير المصرفي لدعم الشمول المالي، واستكمال منظومة التشريعات ومشروع ميكنة خدمات الهيئة، والتى تبلغ 180 خدمة بالتعاون مع وزارة الاتصالات، تتطلع الهيئة لاستكمال مسيرة التطوير التى بدأتها الإدارات السابقة مع التركيز – كما سبق وأوضحنا على تدعيم الشمول المالي والاهتمام بمزيد من التطوير والرقابة على الأسواق بما يساهم فى قيام قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بدوره المأمول فى إتاحة الولوج للتمويل والمساهمة الفعالة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

والله الموفق لما فيه صالح البلاد والعباد

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. شريف سامي
رئيس مجلس إدارة الهيئة السابق

أعضاء مجلس الإدارة

أ . شريف سامي
رئيس الهيئة حتى ٢٠١٧/٨/٦

د . محمد عمران
رئيس الهيئة منذ ٢٠١٧/٨/٧

المستشار . رضا عبد المعطي
نائب رئيس الهيئة

المستشار . خالد النشار
نائب رئيس الهيئة

أ. جمال نجم
عضواً

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضواً

تابع : أعضاء مجلس الإدارة

أ. سمير حمزة
عضواً

د. سامي خلاف
عضواً

أ. نيفين الطاهري
عضواً

م. حمدي محمد رشاد
عضواً

مقدمة

الاقتصاد العالمي

اتجه الاقتصاد العالمي مؤخراً إلى آفاق التعافي والنمو. فبعد ما يقرب من عشر سنوات من الأزمة المالية التي عصفت بالإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، بدأت السياسات الإصلاحية الاقتصادية على المستوى العالمي تؤتي ثمارها. وبدأ الاقتصاد العالمي في تجاوز فترة التباطؤ وبدأ مرحلة التعافي.

وقد شهد العالم خلال 2016 تسارع في معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة بصورة أفضل من المتوقع بالإضافة إلى دعم فاق التوقعات من الدول الاقتصادية الصاعدة مثل الصين. وهو ما دفع بالمؤسسات الدولية المعنية بالأنشطة الاقتصادية كصندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته للنمو الاقتصادي، حيث رفع تقرير أفاق الاقتصاد العالمي تقديراته للنمو العالمي من 3.5% إلى 3.6% بنهاية عام 2017 , ومن 3.6% إلى 3.7% لعام 2018.

على الرغم من ذلك التفائل، لا تزال هناك بعض المخاطر المحتملة والتي قد تؤدي إلى معدلات منخفضة من النمو. ففي الولايات المتحدة قد تؤدي الإجراءات القائمة على ضبط الإنفاق إلى خفض قدرات الاقتصاد الأمريكي على النمو. وعلى الجانب الأوروبي فإن النمو الحالي يرجع بصورة كبيرة إلى تحسن التوقعات نتيجة إنخفاض المخاطر السياسية، وبالتالي فإن عودة عدم اليقين بشأن المستقبل السياسي طويل الأجل بأوروبا قد يؤدي إلى تصحيح في تقييمات السوق المرتفعة حالياً وخاصة بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، وهو ما قد يؤثر بدوره على الإنفاق العام. وفي الصين قد يؤدي عدم استمرار السياسات الاقتصادية الإصلاحية الخاصة بالقطاع المصرفي إلى عودة مخاطر الإئتمان المفرط وهو ما قد يعيد التباطؤ مرة أخرى إلى الاقتصاد الصيني ومن ثم يضعف الطلب العالمي.

و بوجه عام، فإن أهم ما يميز التحسن في الاقتصاد العالمي اتساع نطاق المشاركة الاقتصادية حيث يشارك في هذا النمو المتسارع حوالي 75% من بلدان العالم، ويتيح هذا التسارع والمشاركة بيئة عالمية أفضل لتدعيم خطط النمو على مستوى البلدان ومن ثم بناء اقتصاديات أكثر صلابة واستقراراً في المستقبل في حالة تبني تلك الدول للخطط والسياسات المالية الصحيحة.

خطة الإصلاح الاقتصادي

تسعى الحكومة نحو استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي و في نفس الوقت معالجة الآثار الناجمة عن تطبيق عدد من السياسات الإصلاحية الضرورية, وتحفيز الاقتصاد من خلال عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية و النقدية, التي شملها برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتتضمن خطة الإصلاح تحريراً لسعر صرف النقد الأجنبي, واتخاذ إجراءات مالية صارمة لخفض عجز الموازنة, وإصلاحات تتعلق بمناخ الاستثمار, واستهدف استعادة القدرات التنافسية التي تحتاجها الصادرات المصرية, وازدهار أنشطة القطاع الخاص, والتي ظلت مكبلة لفترات طويلة بسبب النقص في النقد الأجنبي. ونتج عن ذلك سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية منها: رفع سعر الفائدة في محاولة لكبح الاتجاهات التضخمية, وخفض النفقات من خلال رفع الدعم عن المحروقات والعديد من الخدمات العامة, وإصدار قانون الخدمة المدنية, و زيادة الإيرادات بإدخال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات عام 2016/2017. كما تم التصديق على برنامج تسهيلات ممتدة لمدة 3 سنوات من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار إستهدافاً لدعم الاستقرار الاقتصادي, وتحفيز الاقتصاد الوطني نحو النمو الشامل برفع معدل النمو الاقتصادي واستعادة التنافسية للاقتصاد الوطني, وإصلاح الاختلالات بتقليص عجز الموازنة, مع توفير أطر الحماية الكافية للفئات الفقيرة والعمل على زيادة فرص التشغيل.

تابع : مقدمة

و قد بلغ معدل النمو الحقيقي عام 2016/2017 (4.3%), على الرغم من الانخفاض الذي شهده النمو الاقتصادي في الربع الأول و الثاني من العام المالي 2016/2017. وقد بدأ الاقتصاد الوطني في التعافي حيث سجل معدل النمو الحقيقي 5.2% خلال الربع الأول من عام 2018/2017، وجاء ذلك جراء التحسن في أنشطة القطاع الخاص, وإلى درجة أقل الاستهلاك الحكومي, وحدوث زيادة محدودة في الاستثمار, وتحسن في الصادرات لأول مرة منذ عامين.

من ناحية أخرى حقق ميزان المدفوعات فائضاً مقداره 13.7 مليار دولار, يرجع 90% منها إلى الفترة التي أعقبت تحرير سعر الصرف, بالمقارنة مع عجز بلغ 8.2 مليار دولار في العام السابق, نتيجة التحسن في عجز الحساب الجاري, وزيادة في التدفقات الرأسمالية والمالية. فقد تراجع عجز الميزان الجاري من 19.8 مليار دولار إلى 15.6 مليار دولار في العام المالي 2016/2017 نتيجة التحسن في صادرات المواد البترولية وغير البترولية, وتقليص الواردات, مع ارتفاع محدود في عوائد السياحة وتحويلات العاملين بالخارج. ونتيجة لهذه الجهود فمن المتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 5.5% خلال العام المالي 2017-2018.

أهم المحطات

إصدار أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت.

إتفاق لتعزيز التعاون والرقابة بين هيئتي الرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

إستحداث تنظيم يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط بنفس الشركة –تأجير تمويلي، تمويل عقاري، تخصيم.

الهيئة تطلق أول خريطة رقمية تفاعلية لنشاط التمويل متناهي الصغر.

مجلس الوزراء يوافق على مشروع قانون تنظيم التأجير التمويلي والتخصيم وإنتهاء مجلس الدولة من مراجعته.

مشروع اتفاقية تعاون ثنائي مع هيئة الرقابة على التأمين الصينية لتبادل الخبرات.

تابع : أهم المحطات

توقيع عقد انشاء السجل الالكتروني للضمانات المنقولة مع شركة I-SCORE.

رئيس الهيئة يرأس الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتونس.

تقدم مصر في تقرير التنافسية العالمية 34 مركز في مجال تنمية الأسواق المالية.

رئيس الهيئة يحصل على جائزة شخصية العام للقارة الإفريقية كأكثر الشخصيات تأثيراً وإنجازاً على مستوى أسواق المال.

الاحتفاظ بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS.

مجلس الوزراء يوافق على تعديلات قانون سوق المال و بدء مجلس النواب في مناقشته.

أبرز المؤشرات

السوق الأولي

62%

151 مليار جنيه — قيمة الأوراق المالية المصدرة

بلغت قيمة الأوراق المالية المصدرة 151 مليار جنيه.

رأس المال السوقي

37%

825 مليار جنيه — قيمة رأس المال السوقي

حقق رأس المال السوقي إرتفاعاً قياسياً بمقدار 223 مليار جنيه ليصل إلى 825 مليار جنيه.

سندات التوريق

32%

3 مليار جنيه — قيمة السندات المصدرة

بلغت قيمة سندات التوريق المصدرة 3مليارات جنيه ناشئة عن 5 إصدارات.

صناديق الاستثمار العقاري

#1 صندوق عقاري

#1 الصناديق الخيرية

شهد عام 2017 الترخيص لأول صندوق للاستثمار العقاري وأول صندوق خيري.

شركات التأمين

41%

86 مليار جنيه — صافي الاستثمارات

بلغ صافي الاستثمارات لشركات التأمين 86 مليار جنيه حتى نهاية يونيه من 2017.

الإصدار الالكتروني لوثائق التأمين

10 شركات

15 ترخيص

حصلت 10 شركات تأمين على 15 رخصة إصداروتوزيع الكتروني لوثائق التأمين عبر شبكة المعلومات الدولية.

التمويل العقاري

46%

1.4 مليار جنيه — التمويل الممنوح

بلغ حجم التمويل الممنوح حتى نهاية نوفمبر 2017 مبلغ 1.38 مليار جنيه.

التأجير التمويلي

40%

24.2 مليار جنيه — قيمة العقود

زادت قيمة عقود التأجير التمويلي بمقدار 5.1 مليار جنيه لتصل إلى 24.2 مليار جنيه في نهاية 2017.

تابع : أبرز المؤشرات

13 %

7.8 مليار جنيه حجم الأوراق المخصمة

التخصيم

بلغ حجم الأوراق المخصمة 7.8 مليار جنيه.

1558 منفذ تمويل

27 محافظة

التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد منافذ التمويل متناهي الصغر 1558 منفذ تمويل حيث تغطي هذه المنافذ كامل محافظات الجمهورية.

800 متدرب

450 جهة تمويل

9 محافظة

تدريب جهات التمويل متناهي الصغر

قامت الهيئة بتقديم برامج تدريب لعدد 800 متدرب من العاملين ب 450 من الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وذلك في 9 محافظات مختلفة.

1200 طالب

12 جامعة

7 محافظة

التثقيف المالي للشباب

قامت إدارة توعية وتثقيف المستثمر بتقديم برامج تثقيف مالي لعدد 1200 طالب في 12 جامعة تقع في 7 محافظات مختلفة.

سوق المال – أولاً: سوق الإصدار

يعتبر سوق رأس المال مرآة عاكسة للاقتصاد القومي، ويشكل أداة هامة لتسعير الأصول المالية ومدى تأثرها بتطور النشاط الاقتصادى، كما يشكل وسيلة فعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وبقدر كفاءة هذه الوظيفة وملاءمة الأوراق المالية لحاجات السوق بقدر ما يتم التخصيص الأمثل للموارد. وبقدر ما يجعل تحركات الموارد المالية من مختلف الاستخدامات رشيداً، وخصوصا إذا استرشدت بالأرباح وتوقعاتها .

ويسهم سوق رأس المال في توفير التمويل من خلال إصدارات الأسهم عند تأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها فضلا عن استخدام أدوات الدين ومن أهمها إصدارات السندات وسندات التوريق إلى جانب إتاحة مجال الاستثمار والتعامل من خلال نشاط البورصة المصرية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

- **إصدارات الأسهم**

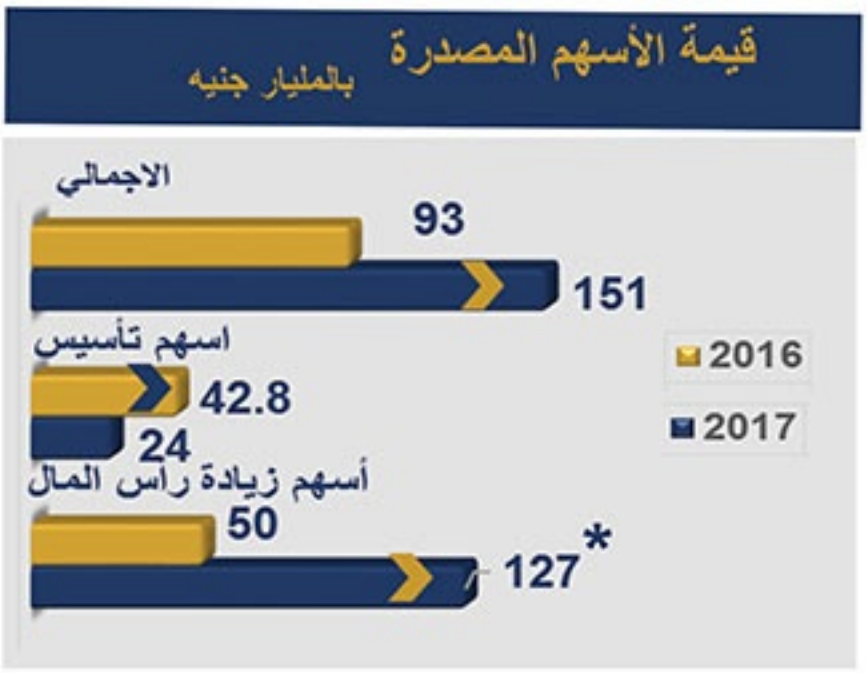

* من بينها إصدارات زيادة رأس المال من خلال البورصة 48 إصدار بقيمة إجمالية قدرها 10.4 مليار جنيه

بلغ عدد إصدارات الأسهم 5178 إصدار بقيمة قدرها 151 مليار جنيه. حيث بلغت عدد إصدارات أسهم التأسيس 3236 إصدار بقيمة 23.8 مليار جنيه، كما بلغ عدد إصدارات أسهم زيادة رؤس أموال الشركات 1942 إصدار بقيمة 127 مليار جنيه

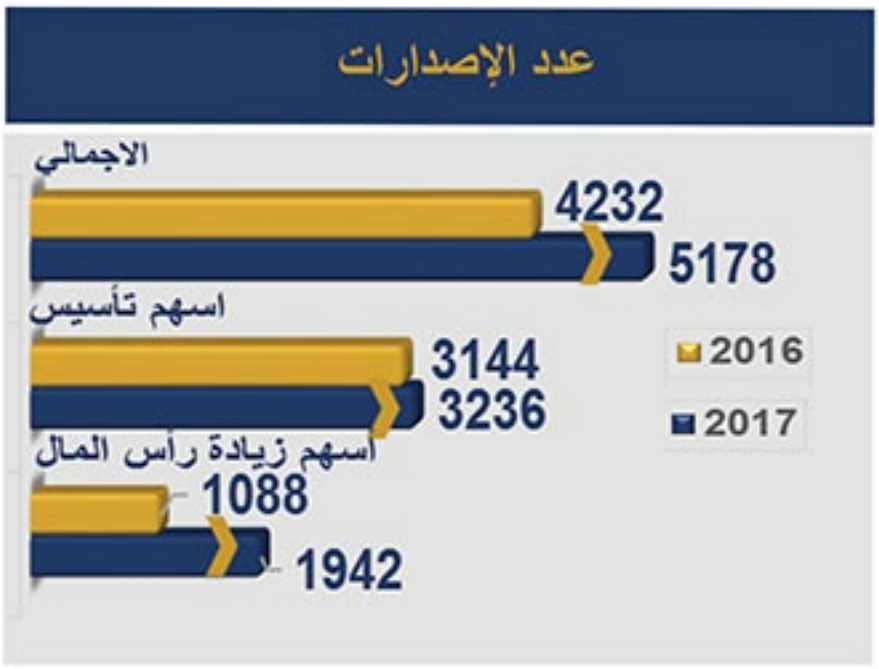

• إصدارات السندات

تعتبر السندات إحدى أهم أدوات التمويل المتاحة للشركات، والتي عن طريقها تستطيع الحصول على الأموال اللازمة للنمو والتطوير، كما تشكل سندات التوريق وسيلة هامة لتسريع دورة الأموال.
بلغ عدد إصدارات سندات التوريق عام 2017 (5) إصدارات بما يقرب من 3 مليار جنيه.

- أداء مؤشرات البورصة

قفز المؤشر الرئيسي EGX30 لأعلى مستوى في تاريخه ليتجاوز حاجز 15000 نقطة ليغلق عند مستوى 15.109 نقطة بارتفاع قدره 22% عن العام الماضي كما سجل مؤشر EGX100 إرتفاعاً بنحو 80%

البورصة المصرية الأفضل أداءً ضمن البورصات العربية

#1

حققت سوق الأسهم المصرية أعلى معدل نمو بين الأسواق العربية في 2017، بارتفاع قدره 22% و بفارق كبير عن أقرب البورصات إليها.

إرتفاعاً قياسياً لرأس المال السوقي

%37

شهد راس المال السوقي للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي ارتفاعاً قياسياً ليصل إلى 825 مليار جنيه في نهاية عام 2017 مقارنة بنحو 602 مليار في نهاية عام 2016.

التدفقات الاستثمارية الأجنبية

73 مليار جنيه
تعاملات الأجانب والعرب

انتعشت التدفقات الاستثمارية الأجنبية بالبورصة المصرية، حيث سجلت تعاملات الأجانب والعرب ما يزيد عن 73 مليار جنيه بصافي مشتريات بلغ 7.4 مليارات جنيه وذلك خلال العام 2017.

التأمين

يعد قطاع التأمين من بين أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية ويسهم فى دعمها والمحافظة على استقرارها حيث أن التأمين باستثماراته وممارساته الفنية يشكل عنصر قوة للاقتصاد القومي. وتوفر صناعة التأمين الحماية المالية للمشروعات والأفراد ضد المخاطر المختلفة، من خلال إصدارات وثائق التأمين على الممتلكات وكذا وثائق تأمينات الأشخاص. كما أنها قناة رئيسية لتجميع المدخرات الوطنية واستخدام تلك المدخرات في تمويل الاستثمارات القومية وخطط التنمية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة والحد من أثار التضخم. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التأمين فى الناتج المحلى الاجمالى لمصر خلال العام 2017 نسبة 1.3% (متضمناً ذلك الصناديق الخاصة).

▪ صافي الاستثمارات

صافي الاستثمارات بالمليار جنيه

إرتفعت قيمة صافي الاستثمارات الخاصة بشركات التأمين حتى نهاية يونيه 2017 لتصل إلى 85.6 مليار جنيه مقارنةً بـ 60.5 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 41%.

41% نسبة الزيادة

▪ إجمالي الأصول

إجمالي الأصول بالمليار جنيه

قيمة أصول شركات التأمين في نهاية يونيه 2017 لتصل إلى 98 مليار جنيه مقارنةً بـ 69.5 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 41%.

41% نسبة الزيادة

▪ إجمالي الأقساط

إجمالي الأقساط بالمليار جنيه

إرتفعت قيمة إجمالي الأقساط الخاصة بشركات التأمين حتى نهاية يونيه 2017 لتصل إلى 24 مليار جنيه مقارنةً بـ 18.2 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 32%.

32% نسبة الزيادة

▪ إجمالي حقوق حملة الوثائق

إجمالي حقوق حملة الوثائق
بالمليار جنيه

إرتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة الوثائق الخاصة بشركات التأمين حتى نهاية يونيه 2017 لتصل إلى54 مليار جنيه مقارنةً بـ 46 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 18%.

18%
نسبة الزيادة

▪ إجمالي التعويضات المسددة

إجمالي التعويضات المسددة
بالمليار جنيه

إرتفعت إجمالي قيمة التعويضات المسددة الخاصة بشركات التأمين حتى نهاية يونيه 2017 إلى12.9 مليار جنيه مقارنةً بـ 10.8مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 20%.

20%
نسبة الزيادة

التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري و تعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات اهمية قصوى لانها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن اهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري. ويسهم قطاع التمويل العقاري في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. وتنبع أهمية هذا القطاع من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقارى والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية فى البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقارى.

▪ تطور حجم التمويل العقارى

حجم التمويل الممنوح بالمليار جنيه

بلغ حجـــم التمويل العقـاري الممنوح من شركات التمويل العقـــاري حتى نهاية نوفمبر 2017 مبلغ 1.4 مليار جنيه مقابل 950 مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بنسبة زيادة 46 %.

46%
نسبة الزيادة

▪ التطورالتراكمي لحجم التمويل العقارى

حجم التمويل التراكمي بالمليار جنيه

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى نهاية نوفمبر2017 مبلغ 8.3 مليار جنيه مقابل 6.8 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق, بنسبة زيادة 23.2 %.

23%
نسبة الزيادة

التأجير التمويلي والتخصيم

يُعتبر التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دورا بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وغيرها من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضاه يتم نقل حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر إلى المستخدم (المستأجر) بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، و للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر.

كما يعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل الناشئة.

▪ تطور قيمة عقود التأجير التمويلي

قيمة عقود التأجير التمويلي
بالمليار جنيه

إرتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي حتى نهاية نوفمبر 2017 لتصل إلى 24.2 مليار جنيه مقارنةً بـ 19.1 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 26%.

26%
نسبة الزيادة

▪ إجمالي حجم الأوراق المخصمة

إجمالي حجم الأوراق المخصمة
بالمليار جنيه

إرتفعت إجمالي حجم الأوراق المخصمة خلال 2017 لتصل إلى 7.8 مليار جنيه مقارنةً بـ 5.5 مليار جنيه خلال العام السابق بنسبة زيادة 42%.

42%
نسبة الزيادة

التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب، سعت الهيئة لاستحداث منتجات وخدمات مالية غير مصرفية تستهدف محدودي الدخل وغيرهم من الفئات المهمشة مالياً. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الهيئة بدعم قطاع التمويل متناهي الصغرمن خلال رفع كفاءة العاملين به و كذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر. وأثمر ذلك عن وصول أرصدة التمويل في نهاية الربع الثالث من العام 6.1 مليار جم لعدد 2.1 مليون مستفيد عن طريق 1.6 الف منفذ تمويل تغطي معظم مراكز و مدن الجمهورية. ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على 70 % من اجمالي عدد المستفيدين.

▪ تطور عدد المستفيدين

عدد المستفيدين بالمليون

ارتفع عدد المستفيدين من نشاط التمويل متناهي الصغر ليسجل 2.1 مليون مستفيد بنهاية الربع الثالث من عام 2017. بلغت نسبة المستفيدين من الإناث 70% من إجمالي عدد المستفيدين.

70.2%
نسبة الإناث

▪ تطور أرصدة التمويل

أرصدة التمويل بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة أرصدة التمويل لتمويل متناهي الصغر لتسجل 6.1 مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام 2017. بلغت نسبة أرصدة المستفيدين من الإناث 52.2 % من إجمالي أرصدة التمويل القائمة

52.2%
نسبة الإناث

سجل الضمانات المنقولة

يهدف قانون تنظيم الضمانات المنقولة إلى تنشيط إستخدام الأدوات المالية غير المصرفية فى عمليات التمويل وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يساعد وجود قانون للضمانات المنقولة فى تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من صور التمويل غير المصرفى، وذلك من خلال إستخدام الأصول المنقولة التى يتم شهرها بالسجل كضمانة للحصول على التمويل، الأمر الذى يساعد على زيادة فرص حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم لقيامها بمزاولة النشاط مع تقليل المخاطر المتعلقة به. وقد تم إعداد القانون ليتغلب على الصعوبات القانونية التى تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الحصول على التمويل باستخدام الأصول المنقولة كضمانة للحصول على التمويل.

توقيع عقد انشاء السجل الالكتروني للضمانات المنقولة مع شركة I-SCORE

بحضور وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

التعاون الدولي والمحلي

تمثل العلاقات الدولية أحد ركائز عمل الهيئة لتحقيق الاختصاصات المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها والتى تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات النظيرة والمنظمات الدولية ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفى، وذلك بهدف تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق المشاركة الفعالة فى المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة التى من شأنها نقل الخبرات الدولية فى مجال الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية للعاملين فى الهيئة لثقل خبراتهم فى هذا المجال. كما حرصت الإدارة على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وتنميتها بما يحقق إضافة وتنوع للاقتصاد المصرى.

- **احتفاظ مصر للمرة الثالثة على التوالي بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) للفترة القادمة 2019 - 2018**

إحتفظت مصر للمرة الثالثة على التوالي بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) للفترة القادمة 2019-2018، بعد إجراء انتخابات بين 74 دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة لاختيار أعضاء اللجنة وذلك خلال اجتماعات المنظمة بجمهورية مورشيوس.

- **رئيس الهيئة يرأس الاجتماع السنوى لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية**

رأس السيد شريف سامي الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتونس حيث تناول الاجتماع دعوة الهيئة أسواق المال العربية إلى تبنى معايير متفق عليها بشأن أدوات التمويل للمشروعات المعنية بالبيئة - بالسندات الخضراء وصناديق الاستثمار الخضراء.

- **برنامج تدريبي مشترك بين الهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية حول التحليل الأساسي والتحليل الفني**

عقد اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والهيئة العامة للرقابة المالية بمصر برنامج تدريبي حول التحليل الأساسي والتحليل الفني، وذلك في مدينة القاهرة خلال الفترة 25 - 28 سبتمبر 2017. وقد شارك بالبرنامج (12) متدربا يمثلون كل من هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة الأوراق المالية العراقية والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

- **مشاركة الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو IOSCO)**

شارك السيد شريف سامي – رئيس الهيئة السابق- في اجتماعات مجلس إدارة الأيوسكو والتي عقدت في مدينة ميلانو الإيطالية. حيث ناقش مجلس الإدارة التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أسواق المال، ومدى نجاح برنامج تبادل المعلومات الرقابية بين الهيئات.

كما شارك الدكتور محمد عمران - رئيس الهيئة - في اجتماعات مجلس الإدارة للمنظمة والتي عقدت بالعاصمة الأسبانية مدريد حيث تناولت الأوضاع الحالية لأسواق المال العالمية، ونظرة عامة عن المخاطر المتوقعة المتعلقة بأسواق المال خلال عام 2018 وكيفية التعامل معها.

- **رئيس الهيئة يحصل على جائزة شخصية العام للقارة الإفريقية**

منحت، Africa Investor (AI) المؤسسة الدولية الرائدة على مستوى الاستثمار في القارة الأفريقية – د.محمد عمران رئيس الهيئة جائزة شخصية العام للقارة الأفريقية كأكثر الشخصيات تأثيراً على مستوى أسواق المال في القارة وذلك لجهوده في تطوير سوق المال المصرى والأفريقى خلال السنوات الأخيرة.

تابع : التعاون الدولي والمحلي

- **توقيع اتفاق لتعزيز التعاون والرقابة على الشركات بين هيئتى الرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**

قام السيد شريف سامي بتوقيع اتفاق لتعزيز التعاون والرقابة على الشركات بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى مجالات تأسيس وزيادات رؤوس الأموال وتعديل النظم الأساسية للشركات، لاسيما فى ضوء أن الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة إضافة إلى شركات التأمين وغيرها من الأنشطة التمويلية التى تشرف عليها الهيئة تتعامل مع الجهتين.

- **بحث سبل التعاون المشتركة وتنمية العلاقات فى نشاط التأمين بين الهيئة و هيئة الرقابة على التأمين الصينية**

قام الدكتور محمد عمران باستقبال وفد هيئة الرقابة على التأمين الصينية، حيث بحث الجانبين سبل التعاون المشتركة وتنمية العلاقات فى نشاط التأمين, كما اتفق الجانبين على إعداد مشروع إتفاقية تعاون ثنائي يتم توقيعها خلال الربع الأول من عام 2018 بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجالات الرقابة والإشراف على شركات وإعادة التأمين

أنشطة التدريب والتوعية

شهد عام 2017 العديد من فعاليات التوعية، كما شهد إعداد والبدء في تنفيذ مشاريع وأنشطة توعية مستحدثة تتضمن مبادرات غير مسبوقة في مجال التوعية.

- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة و الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا لنشر الوعى و الثقافة المالية بالأدوات المالية غير المصرفية

- تنظيم برامج توعية لطلاب الجامعات عن الأنشطة المالية الغير المصرفية ودور الهيئة في تنمية ورقابة الأسواق المالية غير المصرفية

- تقديم الدعم الفني لنموذج محاكاة البورصة MESE بمختلف الجامعات

تابع : أنشطة التدريب والتوعية

- **تقديم برنامج تدريب المدربين للجنة الأكاديمية بالجامعات**

- **تدريبات لرفع كفاءة العاملين بقطاع التمويل متناهي الصغر**

وختاماً

فإن الهيئة تتطلع لعام 2018 بمزيد من الإيجابية لتفعيل دورها في تطوير الأسواق والرقابة عليها، والعمل على تعزيز نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. كما تتطلع الهيئة إلى العمل على تحسين معدلات الشمول المالي من خلال التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة بتسهيل نفاذهم إلى التمويل، مع دعم سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، بالإضافة إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدراتها التنافسية من خلال انفتاحها على مصادر التمويل المختلفة.

ولتحقيق ذلك، فإن الهيئة بصدد إعداد استراتيجيتها للأربع سنوات القادمة من خلال دراسة الوضع الحالي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية والتعرف على تجارب الدول الأخرى لتدعيم الأنشطة المالية غير المصرفية.

وتقوم فلسفة هذه الاستراتيجية على أساس أن كفاءة النظام المالي هي محدد رئيسي لكفاءة النظام الاقتصادي ككل وأن نجاح الإصلاح الهيكلي والمردود الاقتصادي لعملية الإصلاح وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشمولي يعتمد بصورة رئيسية على نجاح النظام المالي في القيام بدوره المنوط به في توجيه وضبط إيقاع حركة النشاط الاقتصادي.

إن العمل على إثراء الذاكرة المؤسسية للهيئة والاستثمار في بنيتها التحتية التكنولوجية وتدريب وصقل مهارات مواردها ومواردها البشرية بالإضافة لتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي يمثل التحدي الأهم لتمكين الهيئة من تحقيق أهدافها السابق الإشارة إليها بما يؤدي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد المصري وتحقيق إدارة أفضل للمخاطر المحيطة بسلامة واستقرار النظام المالي.

ALL RIGHTS RESERVED
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة